

## الدرس الثالث والثمانون

أدلة جواز تقليد الميت:

الدليل الأول: اطلاق أدلة حجية الفتوى من الآيات والروايات، فهي تدل على أن فتوى المجتهد حجّة حيًّا كان أو ميتاً.

وتقدم وجود ثلاث نظريات في الاطلاق:

«أحدهما» ما تقدم آنفًا من أن أدلة حجية التقليد مطلقة.

«ثانيها» أن هذه الأدلة ناظرة إلى فتوى المجتهد الحي فقط، وقد تقدم مثل هذا الكلام في استعراض أدلة القول السابق.

«ثالثها» وهي ما اخترناه سابقاً من أن الأدلة المذكورة ساكتة عن التفصيل ولا اطلاق لها أساساً، فليس في الآيات الشريفة قرينة على جواز أو عدم جواز التقليد الميت، بل تقرر حجية فتوى المجتهد الحي فقط.

الدليل الثاني: أن السيرة العقلائية لا تفرق بين فتوى الحي وفتوى الميت، ولعل هذا هو أهم دليل للقائلين بالجواز، فالملائكة في هذه السيرة رجوع الجاهل إلى العالم لا رجوع الجاهل إلى العالم الحي، وهذا يعني أن السيرة مطلقة.

المناقشة: وقد يقال في مقام الجواب أنه على فرض وجود السيرة العقلائية

## صفحة 250

في هذا المجال فهناك ردع من قبل الشارع لها بما تقدم من أدلة عدم الجواز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن وجود السيرة العقلائية في سائر العلوم لا يدل على وجودها فيما نحن فيه.

نظر الاستاذ: الظاهر عدم وجود مثل هذه السيرة بالنسبة إلى رجوع المقلدين إلى فتوى المجتهد سواء كان حيًّا أو ميتاً، في السابق لم تكن هناك كتب للفتوى أو رسائل عملية للمجتهد يرجع إليها بعد وفاتهم، وما كان موجوداً فهو متون الأحاديث الشريفة في أبواب الفقه والأحكام الشرعية.

اللهم إلا أن يقال: إن الملائكة في سيرة العقلاء موجود هنا، أي إن إرتكاز العقلاء في عدم الفرق بين المجتهد الحي والممجتهد الميت، فالملائكة لحكم العقل أو سيرة العقلاء في رجوع الجاهل إلى العالم موجود في هذا المورد أيضاً رغم عدم وقوعه في الخارج.

ولكن يمكن أن يقال إن السيرة العملية للعقلاء يصح أن يقال عنها أنها كانت في مرأى من المعصوم، ولم يحصل الردع منه، فيكتفى ذلك في مشروعيتها، أما الملائكة أو ما يقال من إرتكاز العقلاء فلا يكتفى بمجرده من دون احراز رضا الشارع، أي لا يكتفى فيها عدم

ردع الشارع عنها بل لابد من امضاء الشارع لها، أما بالنسبة إلى حكم العقل بوجود المالك في الرجوع إلى الميت لأنّه من باب رجوع الجاهل إلى العالم فان ذلك غير ثابت باطلاقه، فليس من المعلوم أنّ العقل في باب التقليد يقر هذه الحالة أيضاً مع احتمال أن يكون ظنّ المجتهد له دخل في مشروعية الفتوى.

### كلام السيد الخوئي:

أما السيد الخوئي (قدس سره) فقد ذكر بأنّ هذه السيرة مردودة من قبل الشارع، وحينئذ لا فرق بين المجتهد الحي والميت، ولا زم القول بلزوم تقليد الأعلم الميت

## صفحة 251

أن يكون الأئمة ثلاثة عشر، وهو خلاف ضرورة مذهب الإمامية.

نظر الاستاذ: سبق وأن ذكرنا في جواب المقدس الأربيلـي أنه لا مانع من تقلـيد الأعلم ولا يلزم منه أي محـذر فيما لو قال العـقل بالتخـير، فـلو قال أـهل السنـة بذلك فـهل يـلزم محـذر فيـكون الأئـمة الأـربـعة ثـمانـية؟ وأـساسـاً فـما هي عـلاقـة ما نـحن فيـه بـمسـالـة الإـمامـة؟

وعليـه فـما ذـهـب إـلـيـهـ السيدـ الخـوـئـيـ من قـبـولـ صـغـرـىـ السـيـرـةـ وـالـمـنـاقـشـةـ فـيـ الكـبـرـيـ بـأـنـهـ مـرـدـوـعـةـ،ـ غـيرـ صـحـيـحـ،ـ وـقـدـ ذـهـبـ الـبعـضـ إـلـىـ أـنـ السـيـرـةـ مـرـدـوـعـةـ بـالـإـجـمـاعـ وـلـكـنـ تـقـدـمـ عـدـمـ تـحـقـقـ مـثـلـ هـذـاـ إـلـجـمـاعـ لـأـنـ الشـيـعـةـ وـلـاـ عـنـدـ السـنـةـ،ـ (ـفـيـ اـسـتـعـارـاـضـ تـارـيـخـ الـفـتاـوىـ لـهـذـهـ الـمـسـأـلـةـ)،ـ فـالـمـسـأـلـةـ خـلـافـيـةـ وـلـاـ يـصـحـ إـثـبـاتـ الرـدـعـ عـنـهـ بـوـسـيـلـةـ إـلـجـمـاعـ.

### كلام السيد الحكيم:

فقد ذكر في المستمسك أنه عند وجود الاختلاف بين فتوى الحي والميت فإن أدلة الحجية لا تشمل فتوى الميت.

نظر الاستاذ: وهذا الكلام أيضاً غير صحيح، لأنّ محل البحث لا ينحصر في صورة وجود الاختلاف، بل أيضاً في صورة التوافق في الفتوى، وأما الجواب عن السيرة في هذا المورد فهو ما تقدم من عدم وجود مثل هذه السيرة فيما نحن فيه.